Abaad Observatory for Early Warning and Strategic Indicators

مرصد أبعـاد للإنـذار المبكـر والمؤشـرات الاستراتيجية

تحذير يمني للحوثيين من الانخراط في حرب إيران: الحكومة الجديدة واختبار الدولة

قراءة إنذار مبكر لصنّاع القرار في المؤشرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والحقوقية والإنسانية

مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية

تحويل الرصد الخام إلى مؤشرات خطر وفرص وسيناريوهات قابلة للمتابعة

مركز أبعـاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

التقرير صادر عن
مركز أبعاد للدراسات والبحوث

عناوين المركز
www.abaadstudies.org
abaadstudies@gmail.com
x.com/abaadstudies

المحتويات ومنطق التقرير

المنهجية وآلية التحليل 03

الخلاصة التنفيذية ومؤشر الخطر 04

التحولات الرئيسية 05

دلالات لصانع القرار 07

مصفوفة الإنذار المبكر 10

السيناريوهات والتوصيات 11

3
أزمات متداخلة: عدن، إيران، والضغط الإنساني

100
يوم لاختبار أداء الحكومة

أحمر
مستوى خطر عام مرتفع

المنهجية وآلية التحليل

يعتمد مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية على منهجية رصد وتحليل متعددة المراحل، تهدف إلى تحويل المواد الخام والأخبار والتقارير والبيانات المتفرقة إلى مؤشرات قابلة للفهم والقياس والتقدير، بما يساعد صُنّاع القرار والباحثين والجهات المعنية على قراءة التحولات الجارية في اليمن واستشراف اتجاهاتها المحتملة.

تقوم المنهجية على جمع المواد المرصودة من المصادر الإعلامية، والبيانات الرسمية، والتقارير المحلية والدولية، ومخرجات المنظمات، وما يتاح من مؤشرات ميدانية، ثم تصنيفها ضمن مسارات رئيسية تشمل: المؤشرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية، الأمنية، الحقوقية، والإنسانية.

بعد التصنيف، تُحلَّل المواد وفق أربعة مستويات رئيسية: كثافة الحدث، اتجاه المؤشر، مستوى التأثير، ودلالة الإنذار المبكر. ولا يتعامل المرصد مع الأخبار بوصفها وقائع منفصلة، بل بوصفها إشارات قد تكشف عن اتجاهات أوسع، أو مخاطر صاعدة، أو فرص قابلة للاستثمار.

يستخدم المرصد أدوات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في معالجة المعلومات الخام، وفرز المواد، واكتشاف الأنماط المتكررة، وتصنيف المؤشرات، وتوليد قراءات أولية تساعد فريق التحليل على بناء تقدير موقف أكثر سرعة وتنظيمًا. ولا يُستخدم الذكاء الاصطناعي بديلًا عن التقدير البشري أو المسؤولية التحريرية، بل أداة مساعدة تخضع مخرجاتها للمراجعة البشرية، والتحقق من الاتساق، وإعادة الصياغة التحريرية، وتقدير الدلالات السياسية والاستراتيجية قبل اعتماد النسخة النهائية.

ملاحظة تحريرية ثابتة

لا يهدف هذا التقرير إلى تقديم أرشيف خبري شهري أو إعادة سرد جميع الوقائع بحسب تسلسلها الزمني، بل إلى بناء قراءة تحليلية موجهة لصانع القرار. لذلك تُرتب القضايا بحسب مستوى التأثير والدلالة الاستراتيجية، لا بحسب تاريخ ورودها فقط.

وعليه، قد تُمنح بعض الأحداث المحدودة في حجمها الإخباري وزنًا تحليليًا أكبر إذا كانت متصلة بمستقبل الدولة، أو احتكار القوة، أو وحدة القرار الأمني، أو مسار التسوية، أو الوضع الحقوقي والإنساني.

الخلاصة التنفيذية

كشف رصد فبراير 2026 عن شهر انتقالي شديد الحساسية؛ فقد تزامن تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة وعودتها التدريجية إلى عدن مع تصاعد إقليمي مرتبط بإيران، وتحذيرات يمنية واضحة للحوثيين من الانخراط في أي مغامرة عسكرية تخدم أجندة طهران. لذلك لم يكن فبراير شهر حكومة جديدة فقط، بل شهر اختبار مزدوج: اختبار قدرة الدولة على تثبيت حضورها في عدن، واختبار قدرتها على منع تحويل اليمن إلى منصة في حرب إقليمية.

العنوان المركزي للشهر هو تداخل مسارين: مسار داخلي يتعلق باستعادة مؤسسات الدولة وتوحيد القرار الأمني والعسكري بعد حل المجلس الانتقالي، ومسار إقليمي يتعلق بموقع الحوثيين في المواجهة الإيرانية مع السعودية والولايات المتحدة وإسرائيل، وما يترتب على ذلك من مخاطر على البحر الأحمر وباب المندب.

تُظهر المؤشرات أن الحكومة الجديدة حصلت على دعم خليجي وأوروبي وأممي واضح، لكنها واجهت منذ بدايتها اختبارًا أمنيًا في عدن، حيث حاولت بقايا المجلس الانتقالي المنحل استخدام الشارع والاقتحامات والضغط الميداني لإرباك الحكومة وإظهارها عاجزة عن العمل من العاصمة المؤقتة.

في المقابل، بقي الحوثيون مصدر الخطر الأكبر على المستوى الإقليمي؛ إذ رُصدت مؤشرات تحشيد عسكري، ورفع جاهزية، وتعزيزات باتجاه الحدود السعودية ومأرب والحديدة، بالتزامن مع توترات أمريكية - إيرانية. وتحوّل البحر الأحمر إلى ملف دولي مباشر مع تمديد مهمة عملية أسبيدس الأوروبية لمدة عام إضافي.

مؤشر الخطر العام

مستوى الخطر العام في فبراير: أحمر / مرتفع.

يرتفع المؤشر لأن الحكومة الجديدة بدأت عملها في بيئة غير مستقرة: عدن ما تزال معرضة للفوضى والتوظيف السياسي للشارع، والحوثيون يلوّحون بالاصطفاف مع إيران، والبحر الأحمر يتحول إلى ساحة ردع دولي، بينما يستمر الضغط الحقوقي والإنساني في ملفات المحتجزين والصحفيين والهجرة والتمويل الإنساني.

الخطر الأكثر إلحاحًا ليس في حدث واحد، بل في احتمال تزامن ثلاث أزمات: توتر إقليمي تدفع إيران الحوثيين لاستثماره، هشاشة أمنية في عدن تعرقل الحكومة، وتدهور إنساني وحقوقي يضعف الثقة بأي مسار سياسي قادم.

التحولات الرئيسية في فبراير

أولًا، برز تحول سياسي واضح مع تشكيل الحكومة الجديدة وأداء اليمين وإعلان أولوياتها. وتحوّل معيار الحكم عليها من التمثيل السياسي إلى الأداء العملي خلال المئة يوم الأولى، خصوصًا في الخدمات والأمن والاقتصاد وعودة مؤسسات الدولة إلى عدن.

ثانيًا، انتقلت عدن من كونها عاصمة مؤقتة رمزية إلى اختبار فعلي لمدى قدرة الحكومة على العمل من الداخل. فقد كشفت محاولات اقتحام قصر معاشيق وإغلاق مقرات المجلس الانتقالي المنحل أن الصراع على المدينة لم ينتهِ، بل انتقل من السيطرة العسكرية المباشرة إلى الضغط السياسي والأمني.

ثالثًا، أصبحت المواجهة مع إيران إطارًا ناظمًا لقراءة سلوك الحوثيين. التحذيرات اليمنية للحوثيين من الانخراط في حرب إيران تعني أن الحكومة تدرك أن أي تصعيد حوثي في البحر الأحمر أو باتجاه السعودية سيحوّل اليمن من ملف داخلي إلى ساحة إقليمية مفتوحة.

التحولات الرئيسية في فبراير - تابع

رابعًا، ظهر المسار الاقتصادي كفرصة مشروطة؛ فهناك حديث عن دعم سعودي قد يتجاوز خمسة مليارات دولار، ومشاريع تنموية في عدن، وإمكانية اندماج اقتصادي مع الخليج. لكن هذه الفرص ستبقى محدودة الأثر ما لم تُترجم إلى خدمات ورواتب واستقرار مؤسسي.

خامسًا، ظل الملف الحقوقي والإنساني ضاغطًا بقوة: الإفراج عن الصحفي محمد المياحي كان مؤشرًا إيجابيًا محدودًا، لكنه لم يلغِ استمرار احتجاز موظفين أمميين، واتساع الانتهاكات بحق الصحفيين، ومخاطر الهجرة، وزيادة أعداد المحتاجين للمساعدات الإنسانية.

ماذا تعني مؤشرات فبراير لصانع القرار؟

تعني مؤشرات فبراير أن الدولة اليمنية دخلت مرحلة اختبار الأداء، لا اختبار القرارات. فحل المجلس الانتقالي وتشكيل الحكومة لم يعودا كافيين بذاتهما؛ المطلوب هو تحويل القرارات إلى أمن مستقر، وحكومة عاملة في عدن، وخدمات ملموسة، وخطاب سياسي موحد تجاه الحوثيين وإيران.

كما تعني أن ملف البحر الأحمر لم يعد ملفًا بحريًا منفصلًا، بل أصبح مرتبطًا مباشرة بشرعية الدولة اليمنية. كلما عجزت الحكومة عن بسط سيادتها على الساحل والموانئ والمنافذ، ازداد دور القوى الدولية في إدارة الملف بدلًا عنها.

وتعني كذلك أن أي تسوية سياسية مع الحوثيين من دون ضمانات تنفيذية واضحة قد تعيد إنتاج العنف، لأن المؤشرات تُظهر أن الحوثيين يتعاملون مع الإقليم والحرب والملف الإنساني بوصفها أوراق ضغط، لا بوصفها مسارات لبناء سلام مستدام.

المخاطر الصاعدة والفرص المتاحة

الفرص المتاحة

- الفرصة الأولى: تحويل الحكومة الجديدة إلى نموذج أداء سريع في عدن، عبر خطة مئة يوم قابلة للقياس تشمل الأمن والخدمات والرواتب والموانئ والمطار.
- الفرصة الثانية: استثمار الدعم الخليجي والأوروبي والدولي في بناء مؤسسات الدولة، لا في تسويات مؤقتة مع مراكز القوة المسلحة.
- الفرصة الثالثة: بناء سردية يمنية واضحة حول البحر الأحمر وباب المندب تجعل الدولة اليمنية شريكًا مركزيًا في حماية الملاحة، لا مجرد ساحة عمليات دولية.
- الفرصة الرابعة: تحويل ملف الأسرى والمختطفين إلى مدخل إنساني وسياسي لبناء الثقة، بدل تركه ورقة ابتزاز متبادلة.
- الفرصة الخامسة: تطوير شراكة اقتصادية يمنية - خليجية تبدأ بقطاعات الخدمات والطاقة والرواتب والمشاريع الاستثمارية في عدن والمناطق المحررة.

المخاطر الصاعدة

- المخاطرة الأولى: انخراط الحوثيين في حرب إيران، سواء عبر البحر الأحمر أو الحدود السعودية أو التصعيد ضد إسرائيل، بما قد يفتح الباب أمام ردود عسكرية إقليمية ودولية أوسع.
- المخاطرة الثانية: فوضى عدن، إذ يمكن لبقايا المجلس الانتقالي المنحل أن تستخدم الاحتجاجات أو الاقتحامات أو التحريض لإرباك الحكومة الجديدة ومنعها من تثبيت نموذج حكم فعّال.
- المخاطرة الثالثة: تعثر أداء الحكومة خلال المئة يوم الأولى، خصوصًا إذا لم يظهر تحسن في الخدمات، الرواتب، الأمن، ومكافحة الفساد.
- المخاطرة الرابعة: استمرار الانتهاكات الحقوقية ضد الصحفيين والمخفيين والمحتجزين، بما يضعف شرعية الأطراف ويزيد الضغط الدولي والداخلي.
- المخاطرة الخامسة: تدهور إنساني متسارع، مع توقع زيادة المحتاجين للمساعدات بنحو ثلاثة ملايين شخص، وتقلص العقود والعمليات الأممية في مناطق سيطرة الحوثيين.

مصفوفة الإنذار المبكر

المؤشر	مستوى الخطر	الاتجاه	الدلالة	الاستجابة المقترحة
انخراط الحوثيين في حرب إيران	أحمر	صاعد	تحويل اليمن إلى ساحة مواجهة إقليمية	تحذير دبلوماسي وردع أمني وبحري
استقرار عدن	أحمر	متذبذب	اختبار قدرة الحكومة على العمل من الداخل	خطة أمنية وخدمية موحدة
أداء الحكومة الجديدة	برتقالي	صاعد	الشرعية مرتبطة بالإنجاز في أول 100 يوم	لوحة أداء شهرية قابلة للقياس
البحر الأحمر وباب المندب	أحمر	صاعد	ملف دولي يمس التجارة والطاقة	وحدة يمنية متخصصة للملف البحري
المحتجزون والصحفيون	برتقالي	مستمر	ضغط حقوقي وإنساني على أي تسوية	أولوية تفاوضية وتوثيق مستقل

السيناريوهات المحتملة

- السيناريو الأول: تثبيت حكومي منضبط في عدن. الاحتمال: متوسط. تنجح الحكومة في عقد اجتماعاتها، وتفعيل برنامج الخدمات، وضبط الأمن، وتحييد محاولات الفوضى. هذا السيناريو يعزز شرعية الحكومة ويضعف بقايا المجلس الانتقالي.
- السيناريو الثاني: تصعيد حوثي مرتبط بإيران. الاحتمال: متوسط إلى مرتفع. يستغل الحوثيون التوتر الإيراني لرفع الجاهزية أو استئناف تهديد البحر الأحمر أو الضغط على الحدود السعودية. هذا السيناريو يرفع كلفة الحرب ويدفع الملف اليمني إلى واجهة إقليمية أوسع.
- السيناريو الثالث: فوضى سياسية وأمنية في عدن. الاحتمال: متوسط. تستخدم شبكات متضررة من عودة الدولة الشارع والاقتحامات والتحريض لتعطيل الحكومة وإظهارها عاجزة. الاستجابة المطلوبة هي إنفاذ القانون مع فتح مسار سياسي جنوبي جامع.
- السيناريو الرابع: احتواء نسبي للتصعيد. الاحتمال: متوسط. ينجح الضغط الإقليمي والدولي في منع الحوثيين من التورط الكامل في حرب إيران، مع استمرار التوتر منخفض الحدة في البحر الأحمر والجبهات.

التوصيات لصنّاع القرار

- 1. وضع لوحة متابعة للمئة يوم الأولى للحكومة، تتضمن مؤشرات شهرية عن الخدمات، الرواتب، الأمن، الإيرادات، والمنافذ.
- 2. تثبيت عدن كنموذج أداء حكومي عبر خطة أمنية وخدمية موحدة، ومنع استخدام الشارع أو السلاح لتعطيل مؤسسات الدولة.
- 3. التعامل مع أي انخراط حوثي في حرب إيران بوصفه تهديدًا للأمن القومي اليمني والإقليمي، وليس مجرد موقف إعلامي أو تضامني.
- 4. بناء وحدة يمنية متخصصة لمتابعة البحر الأحمر وباب المندب، تجمع بين الأمن البحري، الدبلوماسية، المعلومات، والتحليل الاقتصادي.
- 5. ربط الدعم السعودي والخليجي والدولي بمؤشرات أداء حكومية قابلة للقياس، حتى لا يتحول الدعم إلى غطاء سياسي دون أثر معاشي.
- 6. جعل ملف الأسرى والمخفيين والصحفيين أولوية تفاوضية وحقوقية، وإظهار التزام الدولة بإغلاق ملفات الانتهاكات في مناطق نفوذها.
- 7. تطوير أدوات الرصد الاقتصادي والاجتماعي في المرصد، لأن الاستقرار السياسي والأمني لن يصمد دون معالجة الرواتب والخدمات والأسعار.

خلاصة تقدير الموقف

فبراير 2026 هو شهر الحكومة الجديدة تحت ضغط حرب إقليمية محتملة. فقد دخلت الحكومة إلى عدن وهي تحمل وعد استعادة الدولة، لكنها وجدت نفسها أمام اختبار مزدوج: منع الفوضى الداخلية من تعطيلها، ومنع الحوثيين من تحويل اليمن إلى منصة في حرب إيران.

الخلاصة لصانع القرار: نجاح الحكومة الجديدة لن يتحدد بعدد البيانات الداعمة لها، بل بقدرتها على إنتاج نموذج حكم في عدن، واحتكار القرار الأمني، وفصل اليمن عن حروب إيران، وتحويل الدعم الخارجي إلى خدمات يشعر بها المواطن.